

مهمة ٢ لمقرر قضايا بحثية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٢



عنوان البحث

"المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"

مهمة البحث



إعداد ملخص بأهم الأبحاث العلمية المنشورة في موضوع مشروع البحث،
مع تحديد أهم الاتجاهات البحثية والفجوات البحثية.

أولاً) قائمة موجزة بأهم الأبحاث المنشورة (مع ملخص قصير لكل منها):

١. المسؤولية المدنية في عمليات البورصة وهو موضوع دراستنا (سلسلة الأبحاث الجامعية والأكاديمية العدد ٣٢ يوليو ٢٠٢٠).
 - محتوى: عرض نظري منهجي للإطار العام للمسؤولية المدنية في سوق القيم، ومناقشة قيام المسؤولية (أسبابه، أركانه، طرق الإثبات، وحالات الإعفاء). تتضمن مراجع مقارنة إلى تشريعات أجنبية ونماذج تطبيقية إقليمية.
 - أهمية: مصدر مفيد لنمذجة الإطار النظري وقواعد التكافؤ بين النصوص والممارسة.
٢. المسؤولية المدنية للوسطاء في عمليات البورصة، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية)
 - محتوى: يركز على التزامات الوسطاء وواجبات الأمانة، الأخطاء المهنية، الإخلال بواجب الإفصاح، ومسؤولية شركة الوساطة تجاه المستثمرين. يتضمن دراسات حالة وحلول تعويضية. أهمية: يبين نقاط الضعف التنظيمية والتعاقدية في سلوك الوسطاء وتأثيرها على حماية المستثمرين
٣. دراسات قانونية - اقتصادية حول تطبيق المسؤولية المدنية على المخالفات السوقية:
 - محتوى: يحلل الإشكال العملي في إثبات الخسارة السببية في أسواق الأوراق المالية، والتعامل مع خسائر السوق الجماعية، وصعوبة ربط الفعل بالمحصلة المالية الفردية للمستثمر. يعالج تفاعل القانون المدني مع قواعد الإفصاح والأسواق.
 - أهمية: يوضح الحاجز العملي لتطبيق التعويض في حالات تقلبات السوق غير المرتبطة بخطأ محدد.
٤. أبحاث حديثة (٢٠٢٤-٢٠٢٥) تربط بين مخاطر التقاضي والآثار السوقية:
 - محتوى: أبحاث أمثلة إحصائية/اقتصادية تبين أن قضايا التقاضي والانكشاف القضائي يمكن أن ترتبط بمخاطر هبوط أسعار حادة، وأن الدعوى المدنية قد تكون ذات أثر ردي/تمويهي على تصرفات الشركات/المعنيين.
 - أهمية: تزود البحث بأبعاد قياسية/إحصائية لقياس أثر المسؤولية المدنية على سلوك السوق.

ثانياً) أهم الاتجاهات البحثية الظاهرة في الأدبيات الحالية:

١. التركيز على مسؤولية الوسطاء والمستشارين الماليين (أخطاء التنفيذ، تداخل المصالح، الإخلال بواجب الإفصاح).
٢. قضايا الإفصاح والمعلومات الداخلية: الربط بين خرق قواعد الإفصاح وخسائر المستثمرين وإمكانية الركون إلى دعاوى مدنية.
٣. التقاطع بين القانون والاقتصاد: دراسات قياسية تظهر أثر الدعاوى المدنية والتنظيمية على تقلبات أسعار الأسهم ومخاطر الانهيار السعري.
٤. المقارنة التشريعية: تحليل نظم التعويض عن خسائر السوق في أنظمة مختلفة (آليات الإثبات، حدود المسؤولية، استثناءات الخسارة السوقية).
٥. تركيز متزايد على دور الحوكمة والامتثال الداخلي كآلية وقائية للحد من المسؤولية المدنية.

ثالثاً) الفجوات البحثية (المجالات التي تحتاج بحثاً أصيلاً أو تفصيلياً):

١. نقص دراسات قياسية محلية (سعودية/خليجية/عربية) كمية تربط بين دعاوى المسؤولية المدنية ونتائج السوق: العادة: الدراسات الكمية حديثة ومحدودة وغالبيتها دولية؛ نحتاج قواعد بيانات محلية لقضايا فعلية وتحليل أثرها على أسعار الأسهم وحجم التداول.
٢. صعوبة إثبات السببية والخسارة الفردية في السوق الثانوية — حاجة لمنهجيات إثبات بديلة: لم تُقترح آليات قضائية/تشريعية عملية كافية للتعامل مع خسائر السوق الجماعية (مثلاً قواعد تفويض الإثبات الجماعي أو مقاييس خسارة معيارية).
٣. نقص دراسات مقارنة تطبيقية بين نظم الإنصاف والتعويض (قانوني/تنظيمي) في المنطقة: كثير من الدراسات المقارنة تبقى نظرية؛ مطلوب بحوث حالة على مستوى المحاكم والهيئات الرقابية في دول عربية.
٤. محدودية الأبحاث حول المسؤولية المدنية للهيئات الرقابية نفسها أو مسؤولية البورصات: هل للبورصة/الهيئة مسؤولية مدنية عند إخلالها بواجب الرقابة؟ هذا موضوع نادر التحقيق العملي.
٥. قلة البحوث التي تعالج الحلول البديلة (آليات تصفية جماعية، تسويات، صناديق تعويض مشروعات): اقتراحات عملية (مثل صناديق ضمان/تعويض للمستثمرين المتضررين) قليلة وبدون تقييم اقتصادي وقانوني كافٍ.

رابعاً خاتمة:

خلاصة: الأدبيات الحالية حول "المسؤولية المدنية في عمليات البورصة" غنية في الجوانب النظرية والتنظيمية خاصة ما يتعلق بالتزامات الإفصاح ومسؤولية الوسطاء، بينما تفتقر إلى أدلة كمية محلية تبين أثر الدعاوى المدنية على ديناميكيات السوق وإلى حلول عملية لإشكالات الإثبات الجماعي للخسائر. لذا فإن مساهمة بحثك ستكون قوية إذا مزجت بين تحليل تشريعي/قضائي وتجربة كمية محلية/إحصائية مع مقترحات تشريعية أو آليات تعويض عملية.



Thank You